

يلم باهله قبل ان يخلق اما في الاول فلان حديه  
 يتبعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان  
 العود الى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم لا خصام  
 به عندهما وعند ابي يوسف وان لم يخص الحلق بالحرم  
 فهو فيه مستحب والمماثل الصحيح ان يلم باهله بعد  
 ان حلق في الحرم ولم يكن سقا الهدى لكون العمود  
 غير مطلوب منه وكان لا يولى بالكساح ان يقول  
 لا يلم باهله المماثل الصحيح ليشمل ما اذا كان كوفيا  
 فلا اعتم لم بالبصرة **ول** لكنه يرسل الحاضر لا  
 محل هذا الاستدراك فان احوال في المفرد كذلك  
**ول** بعد الاصرام اي الاصرام باج **ول**  
 ولم تنب الاضحية عنه لانه اتي بغير الواجب لان  
 الواجب دم القمق والاضحية ليست بواجبة لانه  
 مسافر وقتا استفيد من هذا ان دم القمق يحتاج  
 الى النية وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن  
 ولا مثله وقد قدمت انه لو نكح به التطوع اجزاه  
 عن الركن فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولي كذا  
 في البحر قال في الشربلية وقد يقال لما كانت  
 طواف الركن تسمى في ايام النحر وجوبها كان النظر  
 لا يقع مطافة عنه وتلقوا نيته غيره واما  
 الاضحية فهي تسمية في ذلك الزمن كالمقعة فلما  
 تقع الاضحية مع نيتها عن غيرها **ول** كما  
 مر اي في باب لقراءته عند قوله اخرها يوم عرفه  
 على كظاهر اشار به الى الرد على صاحب  
 النهاية حيث زعم ان اجرام القرية انتهى بالوقوف  
 فيها

في حق التحلل لا غير وقد بسطه في البحر فاربع اليه  
**ول** وصلح اي بعد عوده الى ملك كما هو ظاهر  
 العطف وان لم تقتضي الواو ترتيبا غاية الامرات  
 ترك واجب الحلق في الحرم عند ابي حنيفة ومحمد  
**ول** وان طاف لها الى اخره مكررا مع صدر  
 الباب **باب الجنائيات قوله** الجنائيات  
 التشرع هنا قيد باسم الاشارة لانه في الاصل  
 مصدر حتى الثمرة اذا افذه من الشجر ثم استعمل  
 في عرف اللغة فيما تحميم من شراي محدث ثم خص  
 في عرف الشرع بفعل محرم شرعا سوا حل بالاد  
 نفس الا ان الفصا خصوا بالجنائيات التعلل في الفتور  
 والاطراف وخصوا التعلل في المال باسم الفص **ول**  
 بسبب الاصرام او الحرم صرح بذلك ذكر الجماع  
 لحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا فلا يوجب  
 الدم مجرد نظيره الترتيب بين السور فانه  
 واجب مطلقا لسبب الصلح فلهذا لا  
 يجب بتركه مجموع النهي **ول** دمان  
 حجابية القارن **ول** اوصع اي على التخيير  
 كالقول في غير شربلية **ول** اصدقة  
 هي عند المطلق يراد بها من يرمع ان بعض  
 الجنائيات يوجب دونه كقتل محلة او جراحة  
 فكان عليه ان يقول او غير ذلك مما قاله في الدرر  
**ول** الواجب دم الدم اي ما روي كفت بين  
 النساء الا في موضعين طواف الركن جنب  
 والجماع بعد الوقوف قبل الحلق كما في البحر **ول**

Copyrighted material